

# تقرير جديد عن اوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان للمركز القومي للدراسات والتوثيق في منظمة التحرير



قدم من الأردن في السبعينات بعد أحداث أيلول الأسود أو قدم من قطاع غزة عندما كان لا يزال تابعاً للإشراف المصري فلا يملكون أي وثيقة تعرف عنهم وهكذا يورثون أبنائهم من بعدهم أن يقفوا غرباء في المخيم وفي لبنان .

والجدير ذكره أن عدد كبير منهم قدم لبنان في فترة السبعينات وحتى التسعينات ويعتبروا من المقاتلين الذين شاركوا الفصائل الفلسطينية في محطات مختلفة من الحروب سواء الأهلية اللبنانية أو الحروب الإسرائيلية على لبنان ، ولم تجدد السلطات المصرية والأردنية إقامتهم مما دفعهم للبقاء في لبنان التي لم تعطهم وثائق بديلة لذلك ورث أبناءهم وأحفادهم وضعهم القانوني رغم أن من ولد داخل المخيمات اللبنانية منهم يعرف لبنان أكثر مما يعرف فلسطين .

## التوطين

منذ وصول اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان عام ١٩٤٨ ، والحكومة اللبنانية تدعم في كل مواقفها قضية حق العودة للاجئين الفلسطينيين وفقاً للقرار الدولي ١٩٤ الصادر عام ١٩٤٩ ، وفعلياً تعتبر اللاجئين الفلسطينيين من الفئات الأجنبية حسب قرارها رقم ٣١٩ لعام ١٩٦٢ وتعالمهم قانونياً على هذا الاساس ، وهذا سببه قلقها من احتمال توطين الفلسطينيين في لبنان ، كما حظر القانون اللبناني. على المرأة اللبنانية أن

تمنح جنسيتها لأولادها ومصدر هذا القانون وأحد أسبابه الرئيسية زواج العديد منهن بفلسطينيين وبالتالي سري خوف لدى السلطات اللبنانية من توطين الفلسطينيين ، ويعزز هذا الخوف لديهم الموقف الرسمي للولايات المتحدة الأمريكية المتجاهل لحق العودة ، والصمت الدولي ممثلاً في مجلس الأمن إزاء مساعدة اللاجئين وتأكيد حقهم في العودة إلى وطنهم مع وجود أكثر من مشروع لدى الجهات الدولية لترميم التوطين .

ومع العملية السلمية وتأجيل البحث في ملف اللاجئين ( للمرحلة النهائية ) تعززت مخاوف توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان خصوصاً وأنه قدمت طرح عدة مشروعات لتوطين الفلسطينيين مثل ورقة العمل التي تقدمت كندا بها عام ١٩٩٥ تحت عنوان ( رؤية بيرن ) بالتنسيق مع الأمريكان والتي نصت على عودة محدودة للاجئين إلى فلسطين، وكذلك دراسات ( دون بيرتس ) بتمويل من مؤسسة السلام الأمريكية المرتبطة بالكونغرس والتي اقترحت فيها تسوية موضوع اللاجئين على أساس إقليمي مركزاً فقط على مبدأ التعويض وواضعاً العراقيل أمام حق اللاجئين في العودة ، ومشروع ( دونارز ) فقد تحدثت عن استيعاب إسرائيل فقط لما يقارب ٧٥ ألف لاجئ على أن يكونوا من كبار السن وغير قادرين على الإنجاب متذرة مستقبل إسرائيل الأمني وإمكانية التأثير على تركيبته السكانية في حين تحدثت عن توطين ٧٥ ألف لاجئ فلسطيني في لبنان، كذلك مقترحات الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون في كامب ديفيد ورؤيته للحل التي لم تعطي أي فرصة للاجئين لممارسة أي شكل من أشكال حق العودة وجوهر مقترحاته اقتصر على العودة لأراضي السلطة الوطنية وليس لديارهم التي هجروا منها زمن النكبة ، مؤكداً على التعويض والتوطين حيث يقيم اللاجئين الفلسطينيين ، كذلك مشروع النائبة الأمريكية ( البانا روس ليتن ) والمقر من الكونغرس الأمريكي في ٢٨-١٠-٢٠٠٣ ، ومشروع مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية ( دون بروسور ) في ١٤-١٢-٢٠٠٤ لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان .

وسط هذه المشاريع ما بعد عملية السلام لحل قضية اللاجئين ، وما يبيده الساسة اللبنانيون من تخوفات ، ومع الواقع المأساوي الذي عكسته القوانين اللبنانية على الواقع الفلسطيني للاجئين فيها ، شعر الفلسطينيون في لبنان على الدوام بالخوف من ردات الفعل اتجاههم خصوصاً وأنهم اتهموا في الماضي بالمشاركة في الحرب الأهلية اللبنانية التي وقعت في العام ١٩٧٥ كما لا تزال توصف مخيمات اللاجئين من بعض أجهزة الأمن اللبنانية مصطلح ( الجزر الأمنية ) ، ويزيد هذا الشعور مرارة حقوقهم الإنسانية والاجتماعية المهذورة وما يساورهم من شكوك بإمكانية التوصل لاتفاق دولي يرمي لترحيلهم إلى دول أوروبية كبديل عن العودة .

فعرز الفلسطينيون الدائم عن الحياة اللبنانية ، وحصرتهم داخل المخيمات ، والتوتر الدائم في الحياة السياسية اللبنانية، وما تحمله التركيبة الطائفية في لبنان من بذور فتنة قد يدفع منها الفلسطينيون في كل الأحوال أدى لشعور اللاجئين الفلسطينيين بالخوف على مصيرهم والقلق حيال مستقبلهم لذلك يؤكدون دوماً التزامهم بمسيرة السلم الأهلي في لبنان ، ومعارضتهم المس باستقراره ، ويحملون على عاتقهم أمن المخيمات منعاً لأي تدخل عسكري لبناني قد يتطور ويخرج بقوى لبنانية في اشتباك مع المخيمات تحت ذريعة سيادة لبنان .

لقد عمل اللاجئون الفلسطينيون في لبنان قدر استطاعتهم لتحديد أنفسهم عن أي مواجهة محتملة مع الميليشيات والطوائف اللبنانية، فبعد قرار حل الميليشيات اللبنانية عام ١٩٩١ سلمت الفصائل الفلسطينية في لبنان كافة الأسلحة الثقيلة للسلطات اللبنانية، وبقي معها فقط الأسلحة الخفيفة لتدافع به عن المخيمات والتي تعرضت طوال فترة اللجوء في لبنان لهجمات إسرائيلية متكررة، ومذابح هزت المجتمع الدولي، لذلك كان السماح لهم بالأسلحة الخفيفة فقط لحفظ الأمن في المخيمات وليس للدفاع عن أنفسهم ضد أي هجوم إسرائيلي محتمل.

وقبل سنوات تعرض مخيم البارد لقصف عنيف من الجيش اللبناني بعد اشتباكه مع إحدى التنظيمات المعروفة بفتح الإسلام ، وقد استمرت تلك الحرب على المخيمات أسابيع عدة تعرض فيها مخيم البداوي أيضاً للعمل المسلح ، وهذا وبينت دراسة لبرنامج الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية أن قصف المخيمات وتهجير أهلها خصوصاً في مخيم البارد أدت إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل من ١٢٪ إلى ٤٠٪ بعد عودتهم للمخيم إثر انتهاء الأحداث المسلحة فيما انخفض دخل الأسرة من ٤٨٩ ألف ليرة لبنانية إلى ٢٩٦ ألف بتراجع نسبه ٣٩,٥٪ أما من لم يعد للمخيم فقد انخفض دخلهم من ٦٠٠ ألف ليرة لبنانية ليصبح ٢٧١ ألف ليرة أي بتراجع ٢٨,٢٪ مع زيادة في العاطلين عن العمل من ١١ فرداً إلى

في نهاية العام ٢٠١١ قدر عدد الفلسطينيين في العالم بحوالي ١١,٢٢ مليون فلسطيني موزعين بواقع ٤,٢٣ مليون في الأراضي الفلسطينية بنسبة ٣٧,٧٪ من إجمالي عدد الفلسطينيين، وحوالي ١,٣٧ مليون في إسرائيل بنسبة ١٢,٢٪، أي يعيش على أرض فلسطين التاريخية ٤٩,٩٪ من الفلسطينيين .

هذا في حين يعيش ( ٤,٩٩ ) مليون فلسطيني بنسبة قدرها ( ٤٤,٤٪ ) كلاجئين في الدول العربية ، وفي الدول الأجنبية هناك ٦٣٦ ألفاً منهم أي بنسبة ٥,٧٪ من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم، مما يعني أن ٥٠,١٪ يعيشون خارج فلسطين، وهذا نصف الشعب الفلسطيني .

## اللاجئون الفلسطينيون في لبنان

قدرت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين والمسماة ( لجنة كلاب ) في تقريرها المقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٤٩ عدد اللاجئين الفلسطينيين بحوالي ٧٦٠ ألف لاجئ ، حظيت لبنان وحدها باستقبال ما بين ( ١٠٠ إلى ١٣٠ ألفاً ) منهم قبل وبعد النكبة وقيام دولة إسرائيل وقد شكلوا حينها ١٣,٨٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين، جلهم من شمال فلسطين نظراً لعلاقات الزواج والمصاهرة التي جمعت بين العديد من عائلاتهم بالإضافة للقرب الجغرافي والعلاقات التجارية التي كانت قائمة في ذلك الوقت بين سكان شمال فلسطين واللبنانيين حيث شعر الفلسطينيون بأنهم سيتمتعون باستقرار أفضل هناك نتيجة العلاقة التي تربطهم بأهل لبنان ، وكبلد عربي شقيق .

وبلغ آخر تقدير للاجئين الفلسطينيين المسجلين في لبنان حسب إحصائيات وكالة الغوث نهاية العام ٢٠١٠ ( ٤٥٥,٣٧٣ ) ألف لاجئ فلسطيني ويشكلوا ما نسبته ( ٨,٩٪ ) من مجموع اللاجئين المسجلين في مناطق عمل الاونروا الخمس ، ويعيش منهم داخل المخيمات ما يقارب ( ٢٢٦,٥٣٣ ) ألف لاجئ أي ما نسبته ٥٣,٢٪ من مجموع اللاجئين .

إلا أن اللاجئين الفلسطينيين منذ الأيام الأولى للهجرة واللجوء للبنان تم استثناءهم بسبب خصوصية وضعهم من شروط الإقامة المطبقة على سائر الأجانب فمنحوا حق ( الإقامة المؤقتة ) والتي نظمت بقانون وقرارات وزارية وذلك لحين عودتهم إلى وطنهم ، مما قيد حريتهم وعقد ظروفهم فاتجه العديد منهم لمغادرة لبنان سعياً لمعيشة أفضل ، لذا عمدت ( مديرية الشؤون السياسية والاجتماعية في لبنان ) إلى شطب قيود المهاجرين الفلسطينيين دون سند قانوني وبالتالي فقدوا حق الإقامة في لبنان .

وتفيد بعض التقديرات أن عدد من تم شطبهم حتى العام ١٩٩٢ بلغوا ضمن إحصاءات غير رسمية نحو ١٧ إلى ٢٠ ألف لاجئ فلسطيني بينما تصل الإحصاءات في العام ١٩٩٩ إلى أكثر من ٣٠ ألف ويرجع الارتفاع العددي إلى تنفيذ بلاغ سري صدر في عهد الرئيس اللبناني ( أمين الجميل ) والذي موجه تشطب وثيقة التعريف من الذين أبعدها أو اعتقلوا أو سافروا .

هذا ويضاف لقائمة من تم شطبهم عدداً من فاقد الأوراق الثبوتية وهم غير مسجلين في أي وكالة أو مؤسسة دولية وليسوا حائزين على أي مستندات صالحة تعرف عن وجودهم القانوني، وبالتالي لا يستفيدون من أي مساعدات ويعيشون ظروفاً اجتماعية واقتصادية صعبة وقد قدر عددهم بحوالي ٣٠٠٠ لاجئ فلسطيني .

## القوانين اللبنانية واللاجئين الفلسطينيين في لبنان

لقد سنت معظم القوانين اللبنانية المنظمة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين بشكل لا تحتمل فيه الحكومة اللبنانية التبعات السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين ، فاللاجئ الفلسطيني صنف كأجنبي في لبنان ووضعت عليه شروط خاصة حرمتها الكثير من الحقوق الأساسية التي يحصل عليها أي لاجئ في بلدان العالم خلافاً لاتفاقية جنيف الخاصة باللاجئين المعقودة في ٢٨,٧,١٩٥١ والتي تنص على أنه " بعد فترة إقامة ثلاث سنوات يستفيد كل اللاجئ على أراضي الدول الموقعة بإيقاف قانون التعامل بالممثل " .

ومبدأ المعاملة بالممثل الساري بين الدول وقف مانعاً أمام حصول اللاجئين الفلسطينيين على مساواة في المعاملة حتى بالأجنبي طالما الفلسطيني لا يملك دولته كباقي شعوب العالم، لذلك طلب من الفلسطيني الحصول على إذن عمل قبل مزاولة المهنة دون اعتبار للوضع الخاص الذي يعانيه الفلسطينيون ، وبالتالي نادراً ما حصلوا على إجازة للعمل، فقد أشارت أرقام وزارة العمل إلى تراجع إعطاء الإجازات للفلسطينيين في الأعوام الأخيرة حيث أنه في العام ٢٠٠٨ منحوا إجازة عمل واحدة ، وفي العام ٢٠٠٩ لم يمنحوا أي إجازة عمل ولأن تصريح العمل يتطلب إجراءات طويلة ومعقدة ورسوم باهظة تدفع لعام فقط على أن ( تجدد الإجازة سنوياً ) توجه أرباب العمل لقوى عاملة بعيداً عن الفلسطينيين حفاظاً على مصالحهم إلى ستهدد في حالة عدم تجديد إجازة العمل للفلسطينيين .

هذا في حين حدد القرار ١ / ٢٨٩ الصادر في العام ١٩٨٢ عن وزير العمل اللبناني ( عدنان مروة ) المهن المسموح بها للفلسطينيين في لبنان ب ١١ مهنة فقط وهي : أعمال البناء - الزراعة - عمال نظيفات في الإدارات الغير حكومية - مربيات - ممرضات " شرط الحصول على إجازة عمل " - خدم بيوت - عمال غسيل وتشحيم سيارات .

## كما حرّموا من أكثر من ٦٥ مهنة أخرى مقسمة كالتالي :

أ. ٤١ مهنة تشمل الأعمال الحرة والوظيفية والمهن المتخصصة كالطب والهندسة والمحاماة .. الخ .

ب. ٢٤ مهنة حرّموا أن يكونوا أصحابها كالأعمال التجارية والهندسية وصناعة المفروشات والأثاث حتى الحلاقة والكي والحداثة ودهان السيارات ضمن تلك القائمة .

وقد سمح لهم بممارسة المهنة الحرة فقط ضمن نقابة وليس بشكل حر . لقد انعكست تلك التحديدات والقوانين والقرارات واقفاً اقتصادياً واجتماعياً مأساوياً على اللاجئين الفلسطينيين والموزعين في ١٢ مخيم ، و٢٧ تجمع في مناطق مختلفة من لبنان ، وساهمت ظروف الحرمان من العمل والتملك إضافة للتدخل السياسي مع نقص الموارد في زيادة الأوضاع المأساوية على اللاجئين الفلسطينيين، أما من لا يملكون أوراق ثبوتية فلا يستطيعون الخروج خارج المخيم وحتى في المخيم ( هم غرباء ) كونهم لا يحملون أوراقاً تعرف عنهم ، لذلك لا يمكنهم العمل في أي مجال أو حتى الحصول على تعليم وخدمات صحية ، ومساعدات كثيرهم من اللاجئين فوثيقة ( لاجئ ) التي تصدرها السلطات اللبنانية ويحملها اللاجئون الفلسطينيون منذ العام ١٩٤٨ هي بمثابة بطاقة تعريف بهم بينما من

٢٥٠ فرداً .

## المواقف المختلفة اتجاه مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

لا يزال اللبنانيون بكل طوائفهم ومشاربهم يرفضون توطين اللاجئين الفلسطينيين حتى وإن تعددت منطلقات ودوافع كل منهم ، ويكفي أن مقدمة اتفاق الطائف الذي رعته المملكة العربية السعودية عام ١٩٨٩ والرافضة للتوطين صارت جزءاً من الدستور اللبناني، ورغم التلويح بالإغراءات المالية لتطبيق موضوع التوطين إلا أن هذا الأمر لا يزال مرفوضاً ولم يدخل حيز التنفيذ حيث بقي مجرد أفكار ومقترحات وأحاديث للإعلام .

وللواقع الذي يعانيه اللاجئون الفلسطينيون في لبنان ونتيجة للجهود الرامية لتعديله سواء من منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، أو المجتمع الدولي ومؤسسات حقوق الإنسان، أقر مجلس النواب اللبناني بتاريخ ٢٠١٠,٨,١٧ حق العمل للاجئين الفلسطينيين في كل القطاعات المسموح بها للأجانب ، كما صادق المجلس على اقتراح القانون الرامي لتعديل المادة ٥٩ من قانون العمل اللبناني الصادر في العام ١٩٤٦ والمتعلق بإعطاء إجازة العمل للاجئين الفلسطينيين تماماً كباقي العمال الأجانب، وقد لاقى هذه القرارات ترحيباً من منظمة العمل الدولية ووكالة الغوث لاسيما وأنها ألغت شرط ( المعاملة بالممثل ) في حين أن قانون التملك أرجئ بحته نتيجة انقسام النواب بين مؤيد ومعارض، واصطفاً طائفاً في النظر لقانون التملك مما حدا بالنواب لحل وسط اقتصر فيه على حق العمل الفلسطيني ، بينما حق التملك لم يبت فيه رغم رفع منظمة التحرير الفلسطينية مذكرة بهذا الشأن للسلطات اللبنانية منذ إبريل ٢٠٠٥ والتي جاء فيها : " أن قانون منع اللاجئين الفلسطينيين من التملك يشكل انتهاكاً لاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري " .

هذا في حين الأحزاب والحركات الشيعية كحزب الله، وحركة أمل فيرجعون تلك المعاناة للاجئين الفلسطينيين في لبنان إلى إسرائيل، ويدعون لبناء علاقات تراعي مصالح الطرفين من خلال الحوار اللبناني الفلسطيني المباشر علماً أن المواقف السابق ذكرها من الممكن أن تتغير بسهولة نظراً لقوة التجاذبات السياسية داخل لبنان الصغير جغرافياً، والفقير اقتصادياً وما يعانيه من كثرة التدخلات عربياً وإقليمياً ودولياً فيه .

وللتخفيف من هواجس اللبنانيين ودعماً للاجئين الفلسطينيين سعت منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الوطنية الفلسطينية لوضع نفسها في تصرف الحكومة اللبنانية فيما يخص أمن المخيمات، وبما يحافظ على وحدة لبنان واستقلاله . أما أمين عام الأمم المتحدة السابق كوفي عنان فقد صرح بعد انتهاء المعارك المسلحة بين الجيش اللبناني ومسلحي تنظيم ( فتح الإسلام ) في مخيم نهر البارد شمال لبنان قائلاً : " إن استمرار الفقر والمعاناة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وظهور جماعات متشددة جديدة في هذا الإطار يحتم إحراز تقدم ليس في اتجاه حل الميليشيات الفلسطينية في لبنان ونزع سلاحها فحسب بل أيضاً تجاه تحسين الظروف التي يعيش في ظلها السكان اللاجئين وذلك بدون المساس بتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين في إطار اتفاق سلام سيعقد في نهاية المطاف بين الإسرائيليين والفلسطينيين " .

منظمة العفو الدولية بدورها أشارت إلى " أن السلطات اللبنانية تتعامل مع اللاجئين الفلسطينيين بشكل لا يخلو من التمييز كون غالبيتهم لا يحملون الجنسية، وبدلاً من التخفيف عنهم فهي تعمد لحرمانهم من المساواة ليس فقط مع الشعب اللبناني إنما أيضاً مع المقيمين الأجانب الآخرين في لبنان .

لقد آن للحكومة اللبنانية والمجتمع الدولي بمؤسساته المختلفة أن تعي جيداً حقيقة معاناة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، والتي تعكس سلباً على الواقع الفلسطيني في المخيمات بكل أبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك للتخفيف من وطأة القيود المفروضة على اللاجئين هناك، وتحقيق نوع من المساواة الإنسانية لهم بما يتناسب والمواثيق والأعراف الدولية، وأن يتم العمل لتوفير آلية دولية تنتهي من خلالها معاناتهم سياسياً وإنسانياً .

المركز القومي للدراسات والتوثيق (م.ت.ف)